الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
2 October 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون . . . . . (أيسلندا)

المحتويات

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

بيان الرئيس

تنظيم الأعمال

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17284 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

١ - **الرئيس:** قال إن السيدة ديل أغيلا من غواتيمالا، التي انتُخِبت مقررة للجنة في أيار/مايو ٢٠١٧، قد استقالت من هذا المنصب. وأضاف قائلا إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيدت ترشيح السيد مولينا لينياريس من غواتيمالا ليحل محلها مقررا للجنة في دورتها الثانية والسبعين.

٢ - *انتُخب السيد مولينا لينياريس من غواتيمالا مقررا للجنة في دورتها الثانية والسبعين بالتزكية.*

بيان الرئيس

٣ - **الرئيس:** قال إنه أعرب في جلسة إحاطة غير رسمية عُقِدت في الآونة الأخيرة عن مواساته للمتضررين من الظواهر الجوية البالغة الشدة في منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة. وأضاف أن أحداثا مأساوية قد وقعت في البلد المضيف في الليلة الماضية. وأكَّد أنه لا بد من إدانة جميع أشكال الإرهاب الأهوج، أينما وقع.

٤ - وذكر أن اللجنة اكتسبت مزيدا من الفعالية في السنوات الأخيرة، وأنه يعتزم الاضطلاع بمهامه كرئيس للجنة بأقصى قدر ممكن من الكفاءة. وأشار إلى أن عمل اللجنة يؤثر في حياة ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، ويتعلق بحقوق أساسية مثل الحق في المياه والصرف الصحي والتنمية، ويتعلق كذلك بقدرة جميع الناس على العيش في مأمن من العنف والتمييز. ونظرا لأهمية هذه المسائل، ينبغي لجميع الأعضاء أن يشاركوا في عملها بأسلوب يسوده الاحترام وأن يعنوا بجوهر المسائل الخلافية.

تنظيم الأعمال (A/72/250 و A/C.3/72/1 و A/C.3/72/L.1 و A/C.3/72/L.1/Add.1/Rev.1)

٥ - **الرئيس:** قال إن الوثيقة A/C.3/72/L.1، التي تتضمن تنظيم أعمال اللجنة، وُضعت على أساس الممارسة السابقة المتبعة في اللجنة والمشاورات التي جرت مع الأمانة العامة. وأشار إلى أن المذكرة المقدمة من الأمانة العامة بشأن توزيع بنود جدول الأعمال ترد في الوثيقة A/C.3/72/1. وترد قائمة الوثائق الصادرة في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال في الوثيقة A/C.3/72/L.1/Add.1/Rev.1. وأضاف قائلا إن أمين اللجنة سيواصل إطلاع اللجنة على آخر المستجدات عن حالة الوثائق طوال الدورة.

٦ - وفي معرض الإشارة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بسير أعمال اللجنة المبينة في الفصل الثاني من تقرير مكتب الجمعية العامة (A/70/250)، أكد الرئيس أهمية التقيد والالتزام بالمدد الزمنية المحددة لإلقاء البيانات وحقوق الرد، وبالمواعيد النهائية المحددة لتقديم المقترحات وقيد الأسماء بقائمة المتكلمين. وسلط الضوء أيضا على مبادئ توجيهية معينة واردة في تقرير مكتب الجمعية العامة تتعلق بالحاجة إلى خفض عدد القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة، وضمان الإيجاز فيها بغية تعظيم أثرها السياسي إلى أقصى حد. وفي ختام بيانه أشار إلى أن اللجنة ينبغي أن تعتمد مبدأ ”البروتوكول محل احترام من الجميع“ الذي يمتنع المشاركون بموجبه عن إدراج العبارات البروتوكولية النمطية في بياناتهم.

٧ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أفاد، مشيرا إلى الفقرة ١٣ من الوثيقة A/72/250، بأن محاولات قد بذلت في السنوات الأخيرة للتخلي عن إلقاء البيانات التي تعرض فيها مشاريع القرارات لعدم وجود شرط إجرائي يقتضي إلقاءها، ولأن ذلك يستهلك وقتا طويلا. وحث الوفود الرئيسية المقدمة لمشاريع القرارات على عدم الإدلاء ببيانات تعرضها فيها إلا إذا كانت تلك القرارات جديدة.

٨ - **الرئيس:** أحال اللجنة إلى القائمة المنقحة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وسائر الخبراء المقرر أن يقدموا تقارير إلى اللجنة في دورتها الحالية. واعتبر أن اللجنة، جرياً على الممارسة السابقة، ترغب في دعوة المكلفين بولايات من مجلس حقوق الإنسان في إطار الإجراءات الخاصة وسائر الخبراء لتقديم تقاريرهم إلى اللجنة والتفاعل معها.

٩ - *تقرر ذلك.*

١٠ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تنظيم الأعمال على النحو الوارد في الوثيقتين A/C.3/72/L.1 و A/C.3/72/L.1/Add.1/Rev.1، مع مراعاة ما يدخل عليه من تعديلات.

١١ - *تقرر ذلك.*

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

١٢ - **الرئيس:** قال إنه عملا بالقرار ٦/٧١، الذي كررت فيه الجمعية العامة التشديد على دور الجلسات العامة واللجان الرئيسية للجمعية العامة في استعراض ما تقدمه لجنة البرنامج والتنسيق من توصيات مناسبة تتصل بعملها والبت في تلك التوصيات، وفقا للبند ٤-١٠ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، قررت الجمعية أن تحيل هذا البند إلى جميع اللجان الرئيسية وجلساتها العامة بغرض تعزيز مناقشة تقارير التقييم والتخطيط والميزنة والرصد. وأضاف قائلا إنه لا يُتوقع اتخاذ أي إجراء في إطار البند ١٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (A/72/158 و A/72/211)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (A/72/159 و A/72/161 و A/72/166 و A/72/189 و A/72/190)

١٣ - **السيدة باس** (مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي): تولت تقديم ستة تقارير للأمين العام ومذكرة للأمانة العامة في إطار البندين ٢٧ (أ) و (ب) من جدول الأعمال.

١٤ - **السيد ليو زنمين** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه على الرغم من الأشواط الكبيرة التي قطعت في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن معدل التقدم المحرز في العديد من المجالات أبطأ من أن يتيح تحقيق الأهداف المتوخاة بحلول ٢٠٣٠. وأشار إلى ضرورة توفير بيئة تمكينية، ينبغي أن تشمل مجالات من قبيل زيادة النمو الاقتصادي والوقاية من الكوارث الطبيعية ومنع نشوب النزاعات. ورأى أن النمو الاقتصادي لا يزال بطيئا إلى حد مخيّب للآمال. بيد أن المهمة الأكثر إلحاحا هي دعم البلدان الأشد حاجة، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وبناءً على مسار النمو الحالي، وفي حالة عدم حدوث انخفاض في تفاوت الدخل، سيظل نحو ٣٥ في المائة من السكان في أقل البلدان نموا، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان ذات الأوضاع الهشة والبلدان المتضررة من النزاع، فريسةً للفقر المدقع في عام ٢٠٣٠. وقد انتُشِل أكثر من بليون شخص من براثن الفقر المدقع، ولكن اقتلاع الفقر من جذوره سيكون أكثر صعوبة بكثير.

١٥ - وأردف قائلا إن إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة سيتطلب نموا يشمل الجميع وعمالة كاملة ومنتجة. بيد أن الاقتصاد العالمي لا ينشئ ما يكفي من فرص العمل الجيدة نتيجة الانفصام الحالي بين النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. ويتعين خلق حوالي ٦٠٠ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠ لمكافحة الارتفاع المتوقع في نسبة البطالة العالمية ومواكبة زيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل. وفيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، يجب على البلدان أن تستمر في تعزيز ثقافة تقوم على استيعاب الجميع، وأن تعالج شواغل الفئات المستبعدة. ولئن كانت التحديات التي يواجهها الشباب، مثل البطالة، تظل على رأس جدول المهام، فمن الواجب الاستفادة في الوقت نفسه من إمكانات كبار السن ومعالجة أوجه الضعف التي يعانون منها.

١٦ - ومضى قائلا إن ثمة حاجة إلى ضمان استفادة الجميع من الحماية الاجتماعية لكسر حلقة الفقر المتوارثة من جيل إلى جيل، إلا أن نسبة سكان العالم الذين حصلوا على تغطية فعالة بخطة حماية اجتماعية واحدة على الأقل في عام ٢٠١٦ لم تتجاوز ٤٥ في المائة. وسيشدد التقرير المقبل الذي تعده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٧ على أن نظم الحماية الاجتماعية بإمكانها أن تعزز التنمية الشاملة للجميع.

١٧ - وأوضح أن إدارته تمكنت من تقديم الدعم والخبرة الفنية بشأن تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ جميع أبعاد خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون لبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتصنيفها على وجه الخصوص أهمية أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن ارتياحه الكبير لإعلان رؤساء الدول والحكومات العديد من المقترحات والمبادرات الجديدة أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة، وللتركيز على التعاون في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. واسترسل قائلا إن اتباع نهج متسق في معالجة التحديات الراهنة أمر بالغ الأهمية، وإن الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومنع نشوب النزاعات، والحفاظ على السلام يجب أن تتسم بالترابط وحسن التنسيق.

١٨ - **السيدة يانيس لوسا** (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر

القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/72/158) سلّط الضوء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة بين البلدان وداخلها. وبناءً عليه يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده للقضاء على الفقر ومعالجة عدم المساواة. وأشارت إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ يتواصل تنفيذها، ولكن معدل التقدم الحالي غير كاف لتحقيق التنمية المستدامة للجميع، ولا سيما الفئات الأشد فقرا وضعفا.

١٩ - وأضافت قائلة إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لا يزال يشكل نقطة مرجعية أساسية للتنمية الاجتماعية، وإن المجموعة ملتزمة بتحقيق الأهداف التي حددتها، ولا سيما القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والإدماج الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، أعربت عن قلق المجموعة البالغ إزاء تفاوت التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات المترابطة التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة، وكذلك إزاء تحديات من قبيل بطء النمو الاقتصادي، وتقلب الأسواق المالية، وبطالة الشباب، وتغير المناخ، والتهديدات الصحية العالمية، والأزمات الإنسانية، والفساد. وأكّدت أنه لن يتسنى إحراز التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والحفاظ عليه إلا بالتصدي لتلك التحديات.

٢٠ - وأشارت إلى أنه يجب على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لإزاحة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحقوق الشعوب في تقرير المصير، ولا سيما الشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الاستعماري والأجنبي وغيره من أشكال السيطرة الأجنبية. ومضت قائلة إن التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عنصر لا غنى عنه لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. وأضافت أن القضاء على الفقر يعد ضرورة أخلاقية، وأن الاستبعاد الاجتماعي لا يزال يشكل تحديا في أنحاء كثيرة من العالم. وثمة حاجة إلى وضع نهج جديدة لمعالجة الفقر، الأمر الذي يتطلب توافر الإرادة السياسية والتمويل اللازم. وأكدت أنه سيكون من المستحيل الحد بدرجة كبيرة من الفقر بجميع أشكاله دون توافر قدر كاف من التمويل ودون تعاون دولي.

٢١ - وأردفت قائلة إن السنة الدولية للأسرة وأنشطة المتابعة المنبثقة عنها كانت بمثابة عوامل حافزة للتنمية وتعزيز السياسات والبرامج بشأن مسائل من قبيل العنف العائلي والتوازن بين العمل والحياة الشخصية، وتحديد الممارسات الجيدة ذات الصلة. وأعربت عن ترحيب المجموعة بالأولوية المعطاة للقضايا التي تؤثر على الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، ودعت المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه التقني والمالي في مجالات من قبيل التعليم وتوفير التسهيلات اللازمة لذوي الإعاقة. وأكّدت في ختام كلمتها أنه يجب على الدول أن تأخذ في الاعتبار الحقائق المتعلقة بشيخوخة السكان في إطار جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي لضمان الحفاظ على حقوق كبار السن.

٢٢ - **السيد أبو العطا** (مصر): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن تقدماً ملحوظاً قد أحرز في أفريقيا في مجالات مثل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وتمثيل المرأة في عمليات صنع القرار. وأضاف أن إدماج الفئات الضعيفة وتمكينها هما عنصران أساسيان في ”خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها“ التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في ٢٠١٥. غير أن نوعية التعليم وخدمات الرعاية الصحية ما زالت تثير القلق، ويجب أن يكون القضاء على الفقر بجميع أشكاله أولوية شاملة إذا كان الهدف هو عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٢٣ - وأوضح أن مؤسسة الأسرة هي نواة المجتمع الأفريقي، وينبغي أن تحظى بمزيد من الاهتمام من الأمم المتحدة، لأن الأسر تؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة. وعند وضع السياسات الوطنية الرامية إلى تلبية احتياجات كبار السنّ، تسترشد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بإطار سياسات وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الشيخوخة. ولكن سيكون الدعم ضرورياً من أجل التنفيذ ويجب تخصيص ما يكفي من الموارد. ويكتسي النهوض بالشباب وتمكينهم أهمية محورية في خطة التنمية الأفريقية، ويتواصل تنفيذ عقد الشباب الأفريقي (٢٠٠٩-٢٠١٨) الذي يشكل خطة عمل من أجل تحقيق أهداف ميثاق الشباب الأفريقي. ورغم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل إحراز تقدم في المسائل المتعلقة بالإعاقة، من قبيل العدالة والحقوق والتوعية في إطار هيكل الإعاقة في الاتحاد الأفريقي الذي اعتمده الاتحاد في عام ٢٠١٢، لم تحصل إلا نسبة صغيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا على خدمات الرعاية وإعادة التأهيل والتعليم ولا تزال الإعاقة تشكل خطراً يهدد حياة الناس في أفريقيا.

٢٤ - وأشار إلى أنه رغم المكاسب التي تحققت، لم تشهد أزمة التنمية العامة في أفريقيا تغيراً جوهرياً وواصلت البلدان الأفريقية الانحدار إلى أسفل أي قائمة تقاس فيها التنمية الاجتماعية والنشاط الاقتصادي. وينبغي إعطاء أولوية أعلى لتنمية التعاونيات الزراعية التي تستطيع الوصول إلى الشرائح السكانية الأكثر استبعاداً. إذ توفر التعاونيات لصغار المزارعين فرص الحصول على موارد

من قبيل الائتمانات والأراضي والتكنولوجيا، مما يمكنهم من زيادة إنتاجيتهم ودخلهم والإفلات بذلك من براثن الفقر. وقال إن المجموعة ملتزمة بتحسين التمويل المحلي للصحة، وتحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي من أجل وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأوضح أن التمييز والوصم اللذين يتعرض لهما المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ولا سيما في مجال العمالة، أمر يدعو إلى القلق بوجه خاص.

٢٥ - **السيدة مارتينيك** (الأرجنتين): تكلمت بالنيابة عن مجموعة أصدقاء كبار السن، فقالت إن ارتفاع عدد كبار السن والاتجاه المتنامي لتزايد الأعمار داخل المجتمعات على الصعيد العالمي يشكلان فرصة للاستفادة من المساهمات الكثيرة التي يقدمها كبار السنّ إلى المجتمع، وكذلك تحدياً يقتضي وضع وتنفيذ سياسات تحسّن الإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال وتضمن تمتع كبار السن بحقوق الإنسان وبالكرامة الإنسانية تمتعا كاملا وفعليا وتكفل تعزيز وحماية هذه الحقوق وتلك الكرامة. ولما كان من المتوقع أن يفوق عدد كبار السن على الصعيد العالمي عدد الشباب بحلول عام ٢٠٣٠ وأن يساوي تقريباً عدد الأطفال بحلول عام ٢٠٥٠، فمن الملحّ الاعتراف بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للتحديات الخاصة التي تمسّ كبار السنّ، بما في ذلك في مجال التنمية الاجتماعية. ولا بد من تمكين كبار السنّ تمكينا كاملا لكي يستطيعوا المساهمة بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة لمجتمعاتهم. وفي هذا الصدد، سيؤدي تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات والأطر القانونية الملائمة التي تتيح الإدماج الاجتماعي التام لكبار السنّ ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية، بمنأى عن القيود وجميع أشكال التمييز والعنف، إلى كفالة كرامتهم وتمكينهم وقدرتهم على التمتع بصورة فعالة وكاملة بحقوق الإنسان الخاصة بهم وبالحريات الأساسية. ورأت أن ذلك يؤدي دوراً جوهرياً في إحراز نجاح في خطة عام ٢٠٣٠ وفرصة لإعادة التأكيد على الالتزام الوارد في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في مدريد للاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات الناتجة من شيخوخة السكان في القرن الحادي والعشرين وتعزيز تنمية المجتمع لجميع الفئات العمرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل كفالة رفاه كبار السن، إلى جانب معالجة المسائل المتعلقة بإدماجهم الاجتماعي وتعزيز الشراكات والتضامن بين الأجيال، بغية تحقيق التنمية الاجتماعية الكاملة، وعدم ترك أحد خلف الركب.

٢٦ - **السيد أوبراين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وباسم بلدي عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، فأكد استمرار التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزاماً تاماً بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فالاتحاد الأوروبي يسعى على سبيل المثال، من خلال سياسة الاتحاد الأوروبي الإنمائية الجديدة، توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية، إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعها بصورة متكاملة، والعمل على نحو أكثر فعالية مع كافة الشركاء، بسبل منها إقامة علاقات جديدة. وسيواصل توجيه مساعدته نحو أقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من النزاع ولكنه سيعزز أيضاً الشراكات مع البلدان المتوسطة الدخل، ومنها البلدان النامية الأكثر تقدماً، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ومعالجة التنمية الاجتماعية وأوجه التفاوت المتزايدة داخل البلدان.

٢٧ - وأشار إلى أن الاقتصاد الأوروبي يشهد العام الخامس من الانتعاش، وأن النمو قد اقترن بتحسينات تدريجية في أسواق العمل والأوضاع الاجتماعية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. واستدرك قائلاً إنه على الرغم من هذه التحسينات، لا تزال هناك أوجه تباين بين البلدان والمناطق والفئات الاجتماعية في أوروبا من حيث ظروف العمل والمعيشة. ولذلك فإن من الأولويات الرئيسية في أوروبا تجديد عملية التقارب باتباع سياسات تضمن النمو المستدام والإدماج الاجتماعي على حد سواء.

٢٨ - وأوضح أن مساهمة الاتحاد الأوروبي تشمل جميع مجالات السياسات. وقد اقترحت المفوضية الأوروبية إقامة ركيزة أوروبية للحقوق الاجتماعية من أجل المساعدة على كفالة تحسّن ظروف المعيشة والعمل في أوروبا باعتماد سياسات موجهة نحو النهوض بأداء أسواق العمل وتوفير نظم رعاية شاملة للجميع. وأشار إلى أن برنامج ضمانات الشباب، الذي يدعم التحسن التدريجي لعمالة الشباب، قد ولّد زخماً واسع النطاق لإصلاح نظم التعليم وسوق العمل ووفر فرص عمل مصممة خصيصاً للشباب وبرامج لدعم تدريبهم في جميع أنحاء أوروبا. وأوضح أن عدد الشباب العاطلين عن العمل حالياً يقل بمقدار ١,٥ مليون شاب مقارنةً بعام ٢٠١٣. وبالنظر إلى أنه لن يكون هناك سوى شخصين في سن العمل مقابل

كل شخص مسن في الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٦٠، لا بد من تعزيز كفاءة نظم الحماية الاجتماعية الأوروبية من دون إغفال شمولها للجميع وكفايتها.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتوازن بين العمل والأسرة في أوروبا، قال إن ازدياد تقاسم أعباء المنزل والرعاية بين المرأة والرجل لئن كان أمرا مشجعا فإن الحاجة تدعو إلى مواصلة العمل على إيجاد حلول يمكن أن تمنح جميع الناس خياراً فعلياً بشأن صوغ حياتهم من حيث تربية الأطفال ومتابعة مسار مهني ورعاية كبار السنّ، بما يعود بالفائدة على الأسر والأطفال. وتابع قائلاً إن من شأن ذلك أيضاً أن يساعد على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وبالتالي الحد من الفرق بين نسبة الرجال ونسبة النساء في مجال العمالة الذي لا يزال يزيد على ١٠ في المائة، والذي يرتفع إلى ٣٠ في المائة في الأسر التي لديها أطفال صغار. وتهدف سياسات الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى الحد من الفجوة في الأجور بين الجنسين.

٣٠ - ولا تزال نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في الاتحاد الأوروبي ممثلين تمثيلا زائدا في صفوف العاطلين عن العمل وتمثيلا ناقصا في مجال التعليم العالي. ويواصل الاتحاد الأوروبي، بوصفه طرفاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مراعاة المسائل التي تهم ذوي الإعاقة في الإجراءات الرامية إلى مكافحة البطالة، ويعمل من أجل ضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. وفي هذا الصدد، أوضح أن العمل جارٍ على وضع اقتراح لقانون أوروبي بشأن توفير التسهيلات اللازمة لذوي الإعاقة لتيسير حصولهم على السلع والخدمات الأساسية في السوق الموحدة.

٣١ - وقال إن كل هذه الجهود هي جزء من استراتيجية الاتحاد الأوروبي الاستباقية والمتماسكة لترسيخ مراعاة الاستدامة في الأنظمة ووضع السياسات لضمان قدرة المجتمع على مواجهة تحديات المستقبل. وتابع قائلاً إنه يتعين على الاتحاد الأوروبي تحسين أدائه في تزويد جميع الناس بما يلزم من مهارات وتدريب للمنافسة في الأسواق المفتوحة والمتغيرة وكفالة أن يوفر نظامه التعليمي مهارات تلبي متطلبات سوق العمل. وستزداد حاجة الاقتصاد إلى مجموعة أوسع من المهارات في المجال الرقمي والخدمات والمهارات الموجهة لخدمة الناس. وأضاف أن خطة العمل المتعلقة بالمهارات في أوروبا التي وضعتها المفوضية الأوروبية توفر الإطار اللازم للحكومات وأصحاب المصلحة والمواطنين من أجل تنفيذ هذا التحول.

٣٢ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يمهّد الطريق لإجراء مناقشة جديدة مع المواطنين والشركاء الاجتماعيين والحكومات بشأن مستقبل أوروبا لتدارس الطريقة التي يمكن من خلالها الحفاظ على مستويات المعيشة، وإيجاد عدد أكبر ومستوى أفضل من فرص العمل، وتزويد الناس بالمهارات المناسبة، وزيادة الوحدة في المجتمع، إلى جانب مراعاة خطة عام ٢٠٣٠ مراعاة تامة. واختتم بالقول إن هذه المسائل ستُناقش في مؤتمر القمة الاجتماعي من أجل إيجاد فرص عمل عادلة وتحقيق النمو الذي سيُعقد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في غوتنبرغ بالسويد.

٣٣ - **السيد يهيا** (هولندا): تكلم بصفته مندوباً للشباب، فقال إن الناس الذين لديهم آراء مختلفة اختلافاً جوهرياً لا يتعايشون دائماً بصورة سلمية، مما قد يجعل الحكومات والقادة والمؤسسات تخشى التنوع. غير أنه تبين أن المشاكل التي تواجهها المجتمعات الدينامية والمتنوعة لم تنجم عن التنوع بحد ذاته بل عن عدم تواصل الحكومات والمؤسسات مع مختلف الفئات التي تخدمها.

٣٤ - وأضاف أن الحكومات والمؤسسات التي تهدف إلى ضمان مشاركة الأجيال الشابة مشاركةً كاملة أزالت أحد أهم الأسباب الجذرية للتطرف: الشعور بالاستبعاد. فسيشعر الشباب أنهم ممثلون في الهيئات الحكومية إذا استشارهم واضعو السياسات عملياً عند اتخاذ القرارات التي يؤثر كثير منها في الشباب أنفسهم. وأكد أنه لا يكفي التكلم مع الشباب الحاصلين على تعليم عال فحسب؛ بل يجب أيضاً أن يجري إشراك الشباب من الأحياء المحرومة والمناطق الريفية. وليست هناك ضرورة لشرح القرارات للشباب فحسب، بل يجب أيضاً الاستماع إليهم لاكتشاف كيف يسعون بالفعل إلى تفادي المشكلات.

٣٥ - وأشار إلى أن الشباب في هولندا يغيرون مجتمعاتهم المحلية إلى الأفضل. وقال إن من الأمثلة على ذلك فريق المراقبة الشبابي في أرنيم، وهو مبادرة يقودها الشباب تقوم على إشراك شباب من خلفيات متنوعة في المحافظة على الأمان في وسط المدينة. وأشار إلى أن حوادث العنف والتخريب قد تراجعت تراجعاً كبيراً، لا بفرض الغرامات على الشباب والتعامل معهم بعداوة بل بالتواصل معهم على المستوى الشخصي.

٣٦ - وقال إن الوقت قد حان للوفاء بما جرى الالتزام به في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وفي عام ٢٠١٧، سيتكلم مع الشباب في جميع أنحاء بلده

عن التطرف والتطرف العنيف. واختتم بالقول إن التنوع في هولندا يطرح وجهات نظر مختلفة حيال الأسباب الجذرية لتلك المشكلات وطريقة تفاديها.

٣٧ - **السيدة عبد القوي** (مصر): قالت إن بلدها قد وضع استراتيجية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يتمثل محورها في توفير شبكة أمان اجتماعي للجميع، بمن فيهم الفئات المهمشة مثل الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وعُقدت، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أربع دورات للمؤتمر الوطني للشباب، الذي يوفر منتدى للحوار بين الدولة والمؤسسات والشباب المصري. وأضافت أن المؤتمر سيعقد منتدى دوليا للحوار المباشر بين شباب من جميع أنحاء العالم والمسؤولين وصناع القرار. وسيتضمن المنتدى مناقشات مائدة مستديرة حول دور الشباب في مكافحة الإرهاب وأخرى تحاكي نموذج النقاش في الأمم المتحدة.

٣٨ - وأشارت إلى أن الحكومة المصرية مسؤولة عن تعزيز وحماية الأسرة التي عرّفها الدستور بأنها أساس المجتمع. ويحتفل البلد بيوم الأسرة في آذار/مارس من كل عام. وتعكف إدارة جديدة بوزارة التضامن الاجتماعي المصرية على تعزيز الإطار المؤسسي لسياسات الأسرة والطفولة. وتتولى تنفيذ مشاريع لمنع عمالة الأطفال، ولا سيما في المناطق الريفية، وإقامة دور الحضانة ومؤسسات لرعاية كبار السن من المواطنين. وقد اقترحت مصر قرارا بشأن حماية الأسرة في مجلس حقوق الإنسان.

٣٩ - وقالت إن البرلمان المصري، الذي يضم عشرة أعضاء من ذوي الإعاقة، أنشأ لجنة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن الرئيس أعلن عام ٢٠١٨ عاما للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر. وخُصصت إعانة شهرية للأشخاص ذوي الإعاقة، وروعي في المدارس أن تكون أكثر مراعاة لاحتياجات الجميع، وتجري مراجعة قوانين البناء ضمانا لتوفير مزيد من التسهيلات لذوي الإعاقة.

٤٠ - **السيد أريولا راميريز** (باراغواي): قال إن خطة التنمية الوطنية في بلده صيغت بحيث تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، ويعاد تصميم هيكلها المؤسسي تبعا لذلك. وقد اطرد نمو الاقتصاد في باراغواي على مدار السنوات القليلة الماضية وتراجعت أيضا مؤشرات الفقر، إلا أن القضاء التام على الفقر يشكل تحديا رئيسيا. وأشار إلى وجود عوامل هيكلية تحد من الفرص المتاحة لنسبة كبيرة من السكان، وتغبن على نحو غير متناسب النساء والأطفال والشعوب الأصلية وسكان المناطق الريفية.

٤١ - وأكد أن الاستثمار الاجتماعي قد ارتفع تدريجيا لتمكين الفقراء من الاستفادة من النمو الاقتصادي. إذ يجري تنفيذ عدد من برامج الحماية الاجتماعية، ومنها برنامج تيكوبورا للتحويلات النقدية. وأشار إلى أن الحكومة تنفذ أيضا برنامجا مهما لتشييد مساكن اجتماعية ميسورة التكلفة لتلبية احتياجات الأسر ذات الموارد الاقتصادية المحدودة. وأكد مجددا التزام وفد بلده بخطة عام ٢٠٣٠، إيمانا بأن تحقيق التنمية المستدامة من شأنه أن يسهم في إقامة مجتمعات تتمتع بقدر أكبر من السلم والتلاحم الاجتماعي.

٤٢ - **السيدة كيريانوف كريمينس** (سويسرا): قالت إن سويسرا ستواصل العمل دون كلل من أجل التقيد بالتزاماتها الدولية. وأشارت إلى أن أوجه تفاوت عميقة ما زالت قائمة في جميع أنحاء العالم؛ وإن كانت تلوح بعض مؤشرات التحسن، وقد أدت تدابير الحماية الاجتماعية دورا رئيسيا في هذا الصدد. فأغلب البلدان تقدم إعانات اجتماعية، لكن ليس كل من يستحق تلك الإعانات قد طالب بها بسبب المشكلات المصادفة في الوصول إليها. وتعكف عدة كانتونات في سويسرا على فحص أساليب الحصول على ما تقدمه من إعانات. وتُبذل جهود، على المستوى الاتحادي، لضمان أن يكون الجمهور أفضل إلماما بما يلزم من معلومات. وأكدت أن الحكومات يجب عليها أن تيسر الحصول على الإعانات، الأمر الذي يستلزم أن تكون المؤسسات المسؤولة مفتوحة أمام الجميع ويسهل للجميع الوصول إلى خدماتها، وفقا للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٤٣ - **السيدة فانخهاوسر** (سويسرا): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إنها قد سافرت في طول بلادها وعرضها للوقوف على آراء شباب ينتمون إلى خلفيات متنوعة. فالشباب قادرون على أن يقدموا منظورا جديدا بشأن المشكلات بالإضافة إلى كونهم قوى هامة للتغيير. وعلى الرغم من أن الشباب قد تحدثوا عن العديد من المواضيع المختلفة، فإن الإدماج الاجتماعي كان في صميم شواغلهم.

٤٤ - وأوضحت أن الحكومات هي المسؤولة عن توفير الأطر القانونية والاقتصادية والسياسية الملائمة من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي؛ أما بقية الأمور فهي بيد الأفراد. وأعربت عن قلقها بوجه خاص إزاء موقف الأفراد والقادة تجاه الأقليات المهمشة ومدى إدماجهم في المجتمع. وينبغي النظر إليهم على أنهم عوامل للتغيير، بدلا من تهميشهم. وأكدت على أهمية الانفتاح والتسامح لإقامة عالم أكثر شمولا للجميع. ويعد الإدماج الاجتماعي للجميع، الذي

يستند إلى التسامح والانفتاح، الأساس الذي تقوم عليه جميع المجتمعات التي يسودها السلام، وهو هدف يتوخاه العالم أجمع.

٤٥ - **السيدة نونوشيبا** (اليابان): قالت إن بلدها يعلق أهمية كبيرة على التمكين الشامل للأفراد، بمن فيهم النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون. ومن المهم في هذا الصدد، إيجاد مجتمع أكثر شمولا للجميع عن طريق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيعهم على المشاركة في المجتمع. وقد استندت اليابان إلى الزخم الذي ولدته دورة الألعاب الأولمبية للمعوقين المقرر تنظيمها في طوكيو في عام ٢٠٢٠ من أجل العمل على إزالة الحواجز الاجتماعية التي تحول دون إقامة مجتمع شامل للجميع يتمتع فيه الناس كافة بحقوقهم. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، اعتمدت اليابان خطة عمل عام ٢٠٢٠ للتصميم الذي يراعي احتياجات الجميع التي ستواصل تنفيذها عن طريق التشجيع على اتباع هذا التصميم وعلى إقامة مجتمع متحرر من الحواجز العقلية. وفي مجال الصحة العامة، عززت اليابان بقوة التغطية الصحية الشاملة لتوفير الرعاية الصحية للجميع. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠١٧، شاركت اليابان في استضافة اجتماع جانبي بشأن التغطية الصحية الشاملة، وستستضيف في كانون الأول/ديسمبر منتدى بشأن هذا الموضوع في طوكيو.

٤٦ - وفي إطار الجهود المبذولة لإقامة مجتمع لا يترك أحدا متخلفا عن الركب، ما برحت اليابان تدعم التنمية الاجتماعية في أفريقيا من خلال تقديم مساهمات لا تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية فحسب، بل وتحقيق نمو عالي الجودة أيضا، وذلك مثلا من خلال تحسين نظم الرعاية الصحية والتعليم الشامل وتمكين المرأة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، استضافت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية الأفريقية، في نيروبي، الذي أعلنت فيه التزامها باستثمار نحو ٣٠ بليون دولار مقدمة من مصادر حكومية ومن القطاع الخاص على حد سواء.

٤٧ - وقالت إن حكومتها ستستضيف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الجمعية العالمية للمرأة لعام ٢٠١٧، التي ستركز على مواضيع عالمية مثل صاحبات الأعمال، والمساواة بين الجنسين والكوارث الطبيعية، والمرأة ووسائط الإعلام.

٤٨ - **السيدة هولزاكر** (النمسا): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إنه في ضوء القرارات التي أسفرت عنها بعض الاقتراعات الديمقراطية مؤخرا، مثل انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت) والانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أظهرت بوضوح ما يمكن أن ينجم عن آراء الشباب وأصواتهم في الاقتراعات، أو عن غيابها، من تأثير على الصعيدين الوطني والدولي، فإن من الضروري بناء ثقة الشباب بالعمليات السياسية وضمان فهمهم لها. وأضافت أن الشباب لا يزالون يُهمشون في كثير من الأحيان في عمليات التصويت وصنع القرار الرسمية، ولا يكون لهم أي رأي في القرارات التي تؤثر عليهم تأثيرا جذريا في أغلب الأحوال، ولا يرجع السبب في ذلك إلى إحجامهم أو ترددهم فيما يتعلق بالسياسة، بل هو نتيجة مباشرة للنظر إليهم على أنهم سلبيون وفي حاجة إلى مساعدة بدلا من النظر إليهم كمشاركين في هذه العمليات. والحوار بين الأجيال هو أحد المكونات الأساسية لإنشاء نظم ديمقراطية مستدامة وللمساواة بين الأجيال. وفي هذا الصدد، يتعين أيضا إشراك الشباب بقدر أكبر في صنع القرار، إذ أن السياسات التي توضع دون فهم أعمق لاحتياجات الأجيال الشابة، تكون سياسات غير مستدامة.

٤٩ - وأشارت إلى أن الشباب لن يتمكنوا بدون المعرفة من اتخاذ الإجراء الواجب، ومن ثم يعد التثقيف المدني والسياسي جوهريا لإقامة مجتمعات يسودها السلام، ولا سيما بالنظر إلى أن الشعبوية تنتشر انتشارا سريعا في جميع أنحاء العالم. ويجب على الشباب أن يغتنم الفرص المتاحة لهم للمشاركة في الإجراءات السياسية، إذ أن المشاركة ستمكنهم من أن يختاروا متخذي القرار الذين يمثلونهم التمثيل الأفضل أو من أن يصبحوا هم أنفسهم صناع قرار. وعلاوة على ذلك، يكتسي التعاون بين الشباب في جميع أنحاء العالم أهمية بالغة.

٥٠ - **السيدة كوريت** (سلوفينيا): قالت إن بلدها يعتقد اعتقادا راسخا بأن تمكين المسنين من المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمدنية والسياسية مشاركة كاملة، يشكل جزءا أساسيا من إقامة مجتمعات متماسكة حقا وضمان المعاملة المتساوية للجميع في ممارسة حقوقهم وواجباتهم وحرياتهم الأساسية. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، أجرت سلوفينيا مشاورات عامة مكثفة بشأن مشروع استراتيجية وطنية لمجتمع تتزايد أعمار أبنائه، ويستند هذا المشروع إلى مفهوم ''الشيخوخة النشطة''، الذي تُعزز بموجبه مستويات الرعاية الصحية والمشاركة والأمن من أجل تحسين نوعية الحياة للمسنين. ومن أجل تنفيذ أهداف الاستراتيجية، ستُوضع خطط عمل محددة على مستوى الإدارات، مع كفالة أن تُعزز جميع التدابير الموضوعة على الصعيد الوطني بالمعايير الدولية ذات الصلة.

وأكدت أن الترابط بين رفاه أجيال الشباب والمسنين كثيرا ما يغيب عن البال، وأن نهج تفضيل جيل على الآخر يعوزه الصواب، ويلحق الضرر بالتضامن بين الأجيال، ويمكن أن يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي.

٥١ - **السيدة كارلي** (سلوفينيا): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فذكرت أن شمول الجميع يعد من التطلعات الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠، وقالت إن المسائل الملحة الحالية يتعين معالجتها بطريقة منسقة وشاملة للجميع. وأضافت أن جيل الشباب في سلوفينيا يواجه تحديات عديدة، من بينها البطالة الهيكلية، وعدم استقرار الوظائف، والافتقار إلى المهارات التي تستلزمها أعمال المستقبل أو عدم توافقها مع هذه الأعمال، وهي عوامل تؤدي جميعها إلى تأخير انتقال الشباب إلى مرحلة الرشد وتحقيق استقلالهم الكامل. وهناك حاجة إلى ضمان إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتوفير فرص عمل لائق ومستقر للشباب، وتمكين الفتيات والنساء الشابات، والسعي إلى وضع آليات فعالة من أجل إدماج الفئات الضعيفة وتوفير الحماية الاجتماعية لها، وكفالة الحصول على تعليم عالي الجودة في جميع أنحاء العالم، والاستفادة بإمكانات التكنولوجيات الجديدة، واستخدام أدوات التعاون الدولي القائمة، وتصميم أدوات جديدة تقدمية بقدر أكبر، وتعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها. وبالنظر إلى التحديات الملحة التي تواجهها الأجيال الأخرى، ولا سيما الجيل الأكبر سنا، يعد التعاون والحوار والتضامن بين الأجيال من الأمور الأساسية.

٥٢ - **السيدة سالمينن** (فنلندا): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إنها، من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، تشجع جميع الدول الأعضاء على إشراك الشباب في جهود بناء السلام وعمليات صنع القرار على جميع المستويات. وفي فنلندا، على سبيل المثال، شارك الشباب في عمليات صنع القرار على الصعيد المحلي من خلال مجالس الشباب.

٥٣ - وأكدت أن حقوق النساء والفتيات الشابات، التي تُهمل وتُنتهك عادة، هي من حقوق الإنسان. وينبغي أن يتاح للفتيات والنساء فرص تكفل حصولهن جميعا على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الجنسية والإنجابية، وعلى فرص متساوية في الحصول على تعليم عالي الجودة. وينبغي للدول أن تتخذ تدابير فورية من أجل القضاء على التمييز القائم على أساس التصورات الجنسانية النمطية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل جاهدا على تغيير الثقافة التي تُقصر مهارات ومهن معنية على جنس بعينه من أجل إطلاق الإمكانات الكاملة للمجتمعات. وبالمثل، فإن الحق في عدم التعرض للتمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية يعد من ضمن حقوق الإنسان التي ينبغي حمايتها في جميع الأوقات.

٥٤ - وتشمل حقوق الإنسان كذلك حقوق الأشخاص المتنقلين، الذين يشكل الشباب نسبة كبيرة منهم. وفي فنلندا، كما هو الحال في بقية أنحاء أوروبا، أدت تدفقات الهجرة المتزايدة إلى تنامي لخطاب الكراهية تجاه المهاجرين واللاجئين، الأمر الذي يسهم في تهيئة جو من الخوف والتمييز والتشويه. ولمعالجة ذلك، لا بد من شجب لخطاب الكراهية والتصدي لا. ويجب الحفاظ على كرامة المهاجرين واللاجئين وما لهم من حقوق إنسان يتساوون فيها مع غيرهم.

٥٥ - **السيد هاو** (سنغافورة): قال إن بلده يرحب بالاهتمام الذي توليه خطة عام ٢٠٣٠ لتنمية الشباب والذي يتجلى بوجه خاص في تقرير الأمين العام بشأن روابط تنمية الشباب بالتنمية المستدامة (A/72/190). وأضاف قائلا إن سنغافورة ملتزمة ببناء مجتمع يوفر قدرا أكبر من الرعاية والشمول للجميع، وتقرّ بضرورة تزويد شبابها بالمهارات اللازمة للمستقبل. وفي هذا الصدد ضخّت سنغافورة استثمارات كبيرة في نظامها التعليمي، وقدمت إعانات للأطفال المحتاجين. واقتناعا منها بأن التعليم يظل هو الأداة الرئيسية للحراك الاجتماعي، صممت نظامها التعليمي بحيث يزود جميع الأطفال ببداية طيبة لحياتهم، بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. ويكفل وجود ٢٠ مدرسة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في سنغافورة عدم تخلُّف الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة عن الركب. وقد صَنَّفت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إكونوميست (Economist Intelligence Unit) نظام التعليم في سنغافورة بوصفه أفضل نظام في آسيا والخامس إجمالا بين ٣٥ اقتصادا، وذلك وفقا لمؤشرها العالمي للتعليم من أجل المستقبل. وأردف قائلا إن سنغافورة أنشأت مؤسسات وبرامج من أجل تنمية الشباب من جميع الجوانب، مثل المجلس الوطني للشباب في سنغافورة، وبرنامج رواد المشاريع الشباب للمدارس، ومدارس الإعداد للحياة العملية.

٥٦ - ومضى قائلا إن مشاركة الشباب لها أهمية بالغة في جعل الشباب عناصر فاعلة في التغيير. وذكر أن حكومته أنشأت في هذا السياق منظمة غير ساعية إلى الربح، هي منظمة SCAPE*، لدعم الشباب في تحقيق إمكاناتهم وإمدادهم بمنبر للتعبير عن آرائهم.

وأنشأت كذلك مؤسسة وطنية لتشجيع العمل التطوعي للشباب، هي فيلق الشباب، فضلا عن فيلق من المتطوعين يعنى بإدارة البرامج الرياضية لفائدة الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع.

٥٧ - وأعرب عن سروره لأن السياسات المطبقة في سنغافورة تتفق مع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره A/72/190. وأوضح أن سنغافورة وضعت سياسات وطنية لتنمية الشباب وعززتها، وأعطت الأولوية لتنفيذ السياسات المتصلة بالشباب وخصصت لها الموارد الكافية، وعممت منظورات الشباب في السياسات والبرامج الوطنية. كما أنها تستعين بالبيانات لقياس المساهمة في الإنجاز الفعلي للأبعاد المتعلقة بالشباب في خطة عام ٢٠٣٠. وفي ختام كلمته، قال إن سنغافورة إذ تعترف بأنه لا يزال ثمة مجال للتحسين، فإنها ستواصل السعي من أجل إتاحة أكبر قدر من الفرص لشبابها، والاستماع إلى أصواتهم، وتشجيعهم على المشاركة النشطة في المجتمع.

٥٨ - **السيد ريوس سانشيز** (المكسيك): قال إن هناك، كما أشار وفده قبل أكثر من سنة، قدرا كبيرا من التداخل بين جدول أعمال كل من اللجنة الثانية، واللجنة الثالثة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولجنة التنمية الاجتماعية. ولذلك فإن الترتيبات الحالية قد تؤدي إلى ازدواج الجهود، وينبغي حذف موضوع التنمية الاجتماعية من جدول أعمال اللجنة الثالثة. وأضاف قائلا إنه بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي أن تندرج التنمية في صميم عمل المنظمة، وينبغي تحديث جدول أعمال اللجنة الثالثة كي تكون المناقشات الدائرة فيها مرتبطة بهذا النموذج المفاهيمي الجديد وتسفر عن اتخاذ إجراءات فعالة من جانب الدول الأعضاء.

٥٩ - وأوضح أن المكسيك ترى أن الإدماج الاقتصادي والاجتماعي هو مفتاح الرخاء، وأن استراتيجية الإدماج الوطنية التي اعتمدتها كان لها تأثير حقيقي على رفاه المكسيكيين. وسعيا إلى مكافحة سوء معاملة الراشدين الأكبر سنا، جعلت المكسيك إدماجهم مسألة ذات أولوية، ولكن يلزم توافر بيانات أفضل من أجل تحديد التحديات والفرص المرتبطة بتزايد أعمار السكان. ثم تابع قائلا إن المكسيك تضم أيضا ٣٧ مليون شاب، وقد اتخذت حكومته خطوات لكفالة إدراج المنظور الخاص بهم في جميع عمليات تقرير السياسات. وأخيرا، قال إن المكسيك تعترف بحقوق الأنواع المتعددة من الأسر التي يضمها المجتمع وتحمي تلك الحقوق.

٦٠ - **السيد هابيش موراليس** (بيرو): قال إن بيرو تعيش ثورة اجتماعية، مستلهَمةً من خطة عام ٢٠٣٠. وأضاف قائلا إن الهدف هو أن يصبح بلده، بحلول عام ٢٠٢١، بلدا ديمقراطيا عصريا يقوم على العدل والإنصاف، ويتمتع مواطنوه بتكافؤ الفرص وبالمساواة في إمكانية الاستفادة من الخدمات العامة الحسنة النوعية.

٦١ - واستطرد قائلا إن بيرو عاكفة حاليا على تحديث سياسة الإدماج الاجتماعي والتنمية بهدف تحقيق الأهداف المتعلقة بالفقر وحمل المراهقات، فضلا عن المسائل الأخرى التي تساهم في عدم المساواة. وأكد أنه يجب تمكين الناس، ولا سيما أضعف الفئات الاجتماعية. والتنمية الاجتماعية لن تتحقق من خلال النمو الاقتصادي وحده؛ وإنما سيلزم وضع سياسات عامة محددة الهدف للتصدي للفقر والإقصاء الاجتماعي.

٦٢ - واسترسل قائلا إن بيرو ستواصل تركيز جهودها على الحد من شتى أوجه الضعف وعلى بناء القدرات. والتنمية الاجتماعية مسألة متعددة الأبعاد، ولا يوجد حل واحد يناسب الجميع؛ ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن يؤخذ رأي السكان من أجل التوصل إلى فهم أفضل لاحتياجاتهم، ومواصلة تبادل الخبرات مع الدول الأخرى.

٦٣ - **السيدة دي ماركو** (إيطاليا): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب قائلةً إن إيطاليا أحرزت تقدما بشأن القضايا المتصلة بالشباب وأهداف التنمية المستدامة. وأضافت قائلة إن الشباب الإيطاليين يرحبون على وجه الخصوص بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي اعترفت بالشباب بوصفهم عناصر فاعلة في التغيير، وبخطة التعليم في مجال الاستدامة التي تمثل أول محاولة لإدماج التنمية المستدامة في المناهج التعليمية الوطنية. وهم يرحبون أيضا بتحول الخدمة المدنية الإيطالية من نطاقها الوطني إلى نطاق عالمي، الأمر الذي يمنح الشباب الإيطاليين فرصة التطوع في الخارج ويسمح باستقبال الأجانب للخدمة في البلد. وعلى الصعيد الدولي، قالت إن حكومتها أظهرت التزامها الثابت بتمكين الشباب ليس من خلال إطلاق برنامج الأمم المتحدة لوفود الشباب فحسب، بل أيضا من خلال التبرع بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار إلى مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب وبمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية بهدف توعية الطلاب الشباب بالمشاركة المدنية بوصفها أداة لدرء ارتكاب الفظائع الجماعية.

٦٤ - **السيد موريه** (إيطاليا): تكلم بصفته مندوبا للشباب قائلا إن التحديين الأكثر أهمية للشباب في إيطاليا والعالم أجمع هما بطالة الشباب وعدم التحاق الشباب بعمل أو تعليم أو تدريب. وتشير البيانات في البلدان المتقدمة النمو إلى أن نسبة الشباب من عمر

١٥ عاما إلى ٢٩ عاما غير الملتحقين بعمل أو تعليم أو تدريب تبلغ حوالي ٢٥ في المائة. وإغفال هذه الشريحة من السكان الشباب من شأنه أن يحد بصورة هائلة من قدرة الشباب على إحداث تغيير يعتد به. ومضى قائلا إن التعليم والمشاركة في الحياة المدنية يجب أن يكونا هما نقطة الانطلاق من أجل كفالة عدم إهدار إمكانات جيل الشباب الذي بلغ أكبر عدد له على الإطلاق. وفي هذا الصدد، يمكن أن يمثل التعليم غير النظامي أداة عظيمة. وأعرب عن ترحيب وفود الشباب بمواصلة العمل على تطوير نظم وطنية شاملة للاعتراف بالتعلم النظامي وغير النظامي. وقال إنهم يشجعون اللجنة على النظر بجدية في إدراج الشباب غير الملتحقين بعمل أو تعليم أو تدريب في مشروع القرار المتعلق بالشباب المزمع تقديمه في الدورة الحالية.

٦٥ - **السيدة سودري** (إسرائيل): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب قائلة إن البلدان عندما تجري إصلاحات تمس الشباب لا تطلب دوما رأيهم. وهذا الوضع يجب أن يتغير.

٦٦ - ومضت تسرد أنها عندما كانت في السادسة عشرة من العمر، أنشأت مع أصدقائها مركزا يربط أطفالا ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل بمتطوعين شباب يعملون كموجهين لهم. وعندما طلبوا مساعدة السلطات البلدية في المشروع في أول الأمر، قيل لهم إن عليهم أن يتطوعوا بدلا من ذلك في نطاق الأطر القائمة. إلا أنهم كانوا مؤمنين بقدرتهم على إنشاء إطار أكثر جاذبية من الهياكل القائمة. وقد أدى نجاح المشروع إلى مشاركة السلطات البلدية بعد بضعة أشهر. واستطردت قائلة إن مئات الشباب في بلدها ينشئون بالمثل مشاريع اجتماعية تحت إشراف مؤسسة Lead، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية تسعى إلى تنمية المهارات القيادية لدى الشاب. وأشارت إلى أن ٥٥ في المائة من الشباب في إسرائيل يشاركون في الأنشطة التطوعية، ويسود مناخ من الإبداع والابتكار يزدهر فيه الشباب.

٦٧ - وتابعت قائلة إن الشباب يتمتعون بطاقات ومنظورات فريدة تمكنهم من ابتكار حلول للمشاكل العالمية، كما أنهم يتحلون بالجرأة اللازمة لتحدي الواقع القائم. وهم بحاجة إلى توجيه سليم وإلى إتاحة الفرص لهم. فالتغيير الاجتماعي يحدث عندما يُمَكَّن الشباب من تحمل المسؤولية. واختتمت كلمتها قائلة إنها لهذا السبب تدعو إلى إشراك الشباب في عملية صنع القرار على مستوى البلدان ومستوى المدن.

٦٨ - **السيد أوديشو** (العراق): قال إن حكومته وضعت استراتيجية تنمية وطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وهذه الاستراتيجية نتاج نهج تشاوري، وقد وُضعت بمشاركة البرلمان، والوزارات، والجهات غير المرتبطة بوزارة، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمانحين. وأضاف قائلا إن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وضعت برنامجا للحماية الاجتماعية بهدف دمج شبكات الأمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وسياسات سوق العمل، وذلك من أجل تمكين الفئات المهمشة، ولا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن. وسيُستعان فيه أيضا بمنظمات المجتمع المدني وتُستخدَم مواقع التواصل الاجتماعي لرصد حالات فاقدي الرعاية الأسرية الذين قد يحتاجون إلى الحماية والمأوى.

٦٩ - وذكر أنه تم تأسيس صندوق في وزارة الشباب والرياضة لمساعدة الشباب في إنشاء مشاريع صغيرة. وتأسس برلمان للشباب لإعدادهم حتى يكون لهم أدوار مستقبلية في المجال السياسي والقيادي في المجتمع. واسترسل قائلا إنه بعد قيام القوات العراقية بتحرير مناطق كانت واقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، قام الشباب من المناطق المحررة بزيارة المناطق الجنوبية من العراق التي شارك أبناؤها في تحرير مناطقهم، مما يدل على نضوج الشباب وذكائهم.

٧٠ - وختاما أشار إلى أن حكومته تسعى إلى الحفاظ على السلام وإعادة تأهيل البنى التحتية للمناطق المحررة، والإسراع بعودة الأسر النازحة إلى مناطقها. وأعرب عن تقديرها لمساندة المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني والبلدان المانحة، وللتضحيات التي بذلت في مجال مكافحة الإرهاب.

٧١ - **السيدة مارتينيك** (الأرجنتين): قالت إن السياسات الاقتصادية لا يمكن أن تؤدي إلى تغييرات عميقة ودائمة إن لم تتضمن عنصر إدماج اجتماعي. وينبغي النظر إلى التنمية الاجتماعية باعتبارها عملية تحويلية تفضي إلى الإعمال التام للحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية لجميع الناس. وأضافت قائلة إن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب استجابة متعددة الأبعاد بالمثل، ويجب أن تعالج السياسة الاجتماعية أسباب الفقر الهيكلية.

٧٢ - وأردفت قائلة إن حكومتها، إدراكا منها للطابع المعقد للفقر وظهور مواطن ضعف جديدة، حددت هدفاً يتمثل في القضاء على الفقر تماما. ومن الأهمية بمكان معالجة مشاكل الناس من الطفولة إلى

الشيخوخة، وضمان إدماجهم ومشاركتهم على نحو كامل في جميع مراحل حياتهم. وأشارت إلى أنه يجب أيضا تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، موضحةً أن حماية حقوق الطفل، وتمكين الشباب من خلال إتاحة الحصول على التعليم، وتوفير العمل اللائق عوامل أساسية في تحقيق التنمية المستدامة. وأكدت على الأهمية المحورية لحماية الأسرة بمختلف أشكالها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.